

شريعتمداري ومحمد باقر الصدر.. القتل واحد

رشيد الخيَّون*

تقديم

اشتهر مقتل، أو إعدام، محمد باقر الصدر في شهر أبريل ١٩٨٠م، وحُدِّد تاريخ الإعدام في التاسع من أبريل، لأن تسليم الجثمان، مثلما قيل، تم في ذلك اليوم، أما الإعدام، فتاريخه غير محدد بالضبط.

اعتبر حزب الدعوة الإسلامية هذا اليوم بمنزلة يوم «الشَّهيد الإسلامي»، دون أن يسميه، ويستذكر فيه مظلومية الصدر، بوصفه مؤسسه ومسؤوله الأول عند النشأة (١٩٥٩م)، مع أن تأسيس الحزب بدأ بمجموعة كان الصدر أحدهم، أما أبرزهم وأولهم في الدعوة إلى تأسيس حزب إسلامي، فهو محمد مهدي الحكيم (اغتيال ١٩٨٨م)، وطالب الرفاعي، ومعهما محمد باقر الحكيم (اغتيال ٢٠٠٣م)، فعلى الرغم من صغر سن الأخير آنذاك، كان له نشاطه الملحوظ (راجع أمالي السيد طالب الرفاعي ومذكرات محمد مهدي الحكيم)، وقد ذكر الصدر جهده في تحرير أحد كتبه. تم إعدام الصدر بعد اعتقاله لمرات، وفرضت إقامة جبرية عليه في داره بالنَّجف (محمد رضا النعماني: الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار).

في الشهر نفسه (أبريل/نيسان)، وبعد سنوات قليلة، من اعدام آية الله الصدر، فُرضت الإقامة الجبرية بقم الإيرانية على المرجع الكبير آية الله العظمى محمد كاظم شريعتمداري (ت ١٩٨٥م)، وظل محتجزاً في داره -حتى نقله إلى المستشفى ووفاته- بتوجيه مباشر من مرشد الثورة والدولة الإيرانية، والحاكم بأمره نائب الإمام المعصوم، آية الله روح الله خميني (ت ١٩٨٩م). كانت المحنة شديدة على شريعتمداري، ومع أن الأسباب التي احتُجز بموجبها في داره ليست بثقل الأسباب التي اعتُقل بموجبها محمد باقر الصدر ثم أُعدم.

إلا أن السؤال الذي يُطرح: لماذا تحتفل الأحزاب والأوساط الدِّينية الشيعية بمظلومية الصدر، ولا تذكر شيئاً عن مظلومية شريعتمداري؟! مع أن شريعتمداري كان مرجعاً كبيراً، في المذهب الشيعي الإمامي على مستوى إيران وخارجها!

إعدام الصدر

لم يكن القوميون والبعثيون على خلاف مع مراجع الدين بالنجف، وخصوصاً محمد باقر الصدر، إذ كانوا مسرورين بكتابه «فلسفتنا»، يرونه يمثل موقفاً فكرياً مهماً ضد عقيدة خصمهم الحزب الشيوعي العراقي، وضد الفلسفة الماركسية في العموم، ومعه يستطيعون تحريك الجمهور باسم الدين ضد منافسيهم، مع أن علاقتهم بالدين لا تختلف عن علاقة الشيوعيين بها، لكن القضية سياسية أولاً وأخيراً (راجع: طه جابر العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات/ الجزء الثاني، ولا إكراه في الدين.. إشكالية الردّة والمرتدين من صدر الإسلام حتى اليوم).

يذكر مرافق الصدر، محمد رضا النعماني، أن مدير الأمن العام -مدير المخابرات العامة لاحقاً- فاضل البراك (أعدم ١٩٩٣م)، زار الصدر في داره بالنجف، قبل إعدامه بنحو ثلاث سنوات أو أكثر قليلاً، وأخبره أنهم -كسلطة أمنية- يريدون إعادة طبع كتابه «فلسفتنا»، والحجة في ذلك أنهم كانوا في مواجهة (١٩٧٣-١٩٧٩م) مع الحزب الشيوعي العراقي، وأن هذا الحزب لديه قدرة ثقافية وفكرية مؤثرة، لذا يريدون أن يسهم كتابه في معركة البعث مع الحزب الشيوعي، وهي لصالح الإسلام في الأخير. وبعد تردد، وافق الصدر على التعديلات التي طلبوا إجراءها في الكتاب، وقد تم ذلك، وطُبع الكتاب عبر دار تُسمى دار «الميناء»، ووُزِعَ حينها بكميات كبيرة (النعماني: الشهيد الصدر سنوات المحنة)، وقد حدث ذلك بعد إعدام مجموعة من نشطاء حزب الدعوة الإسلامية (١٩٧٤م).

لكنَّ وجود الحراك الإسلامي، ممثلاً بمنظمة العمل الإسلامية ذات المرجعية الشيرازية، ثم ظهور بواذر الثورة الإيرانية، جعل الأمر يختلف، فكان أن شُدَّ على محمد باقر الصدر، وخصوصاً بعد التفجير الذي حدث في الجامعة المستنصرية (١٩٨٠م)، بينما حتى عام ١٩٧٦م وما بعده بقليل، كانت كُتُب الصدر متوفرة في المكتبات، مثل «فلسفتنا»، و«اقتصادنا»، وكان بابه مفتوحاً للزوار، ونعرف منهم كثيرين. غير أن السبب المباشر في اعدام الصدر كان إيرانياً، ويعزوه الكثيرون إلى البرقية التي وجهها الخميني، وأُذيعت عبر الإذاعة الإيرانية، القسم العربي من طهران، ونصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، سماحة حجة الإسلام والمسلمين الحاج السيّد الصدر دامت بركاته. النجف الأشرف. تناهى إلى الأسماع أنِّي في نيّتك مغادرة العراق بسبب بعض الحوادث. إنني قلقٌ من هذا الأمر. أنا لا أرى من الصالح أن تهاجروا من النجف الأشرف مركز العلوم الإسلاميّة. يُأمل إن شاء الله أن يزول قلقكم. والسلام عليكم ورحمة الله. روح الله الموسوي الخميني» (نص البرقية متوفر في أكثر من كتاب وموقع). ثم جواب الصدر عنها عبر الإذاعة أيضاً، في مكالمة هاتفية، كانت تُذاع، ولا نعلم: هل كان الصدر يعرف أنه يتحدث عبر المذياع أم لا؟ فإذا كان يعرف ذلك فهو انتحار، لأن الأمر لا يخرج عن التعامل والتنسيق مع دولة أجنبية، وهذا بحدّ ذاته عقوبته الإعدام، حسب القانون العراقي، فكيف إذا كان الأمر في ظل نظام قمعي شديد القسوة، مثل نظام البعث العراقي؟

وها هو نص مكالمة الإذاعة مع الصدر، عبر الهاتف، التي خاطب فيها الخميني، بعد أن صار حاكم إيران، رداً على برقيته التي سمعها عبر الإذاعة العربية بطهران:

«الصحفي: السلام عليكم.

الصدر: عليكم السلام.

الصحفي: سيدنا كيف صحتكم؟

الصدر: الحمد لله.

الصحفي: مرتاح إن شاء الله؟

الصدر: نحمد الله، الله يرفعكم.

الصحفي: سيدنا! فيما يخص الحوادث الأخيرة ما هو نظركم؟

الصدر: هناك أجوبة على البرقيات.

الصحفي: نعم تفضلوا !

الصدر: آية الله العظمى السيد المجاهد الإمام الخميني دام ظله، استمعت إلى برقيتكم التي عبّرت عن تفقدكم الأبوي لي. وإني إذ لا يتاح لي الجواب برقياً، لأنني مُودع في زاوية البيت، لا يمكن أن أرى أحداً أو أن يراني أحد، لا يسعني إلا أن أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يديم ظلكم مناراً للإسلام، ويحفظ الدين الحنيف، بمرجعيتكم القائدة، كما أسأله تعالى أن يتقبل منا العناء في سبيله، ويوفقنا للحفاظ على عقيدة الأمة، وهويتها العظيمة، فليست حياة أي إنسان إلا بقدر ما يُعطي لأمته من وجوده وحياته وفكره، وقد أعطيتكم المسلمين من وجودكم وفكركم ما سيظل على مدى التاريخ مثلاً عظيماً لكل المجاهدين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الصحفي: سيدنا !

الصدر: نعم.

الصحفي: هذه كانت برقيتكم للسيد الخميني، سيدنا! حسب معلوماتي أن برقيات كثيرة وكثيرة جداً من طهران بُعثت إليكم، ولكن لم تصل إليك .

الصدر: نعم، أنا سمعتها من الإذاعة.

الصحفي: صحيح، هناك برقيات كثيرة وكثيرة جداً والتظاهرات والمظاهرات عظيمة في طهران تأييداً لكم وللحركة الإسلامية في العراق.

الصدر: نسأل الله أن يردكم ويحفظكم بعينه.

الصحفي: الله يحفظكم. سيدنا أليس لديكم شيء آخر تبلغونا به؟

الصدر: لا شيء لدي الآن، لا شيء لدي.

الصحفي: سيدنا! سمعنا أخيراً أن صحتكم غير جيدة، هل صحتكم جيدة اليوم أم لا؟

الصدر: صحتي لا قيمة لها».

(تسجيل بصوت محمد باقر الصدر عن وكالة أنباء تسنيم الإيرانية، نُشر في ٨/٤/٢٠١٦م على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=BjGDPdPpEV0>).

من الوارد أن أجهزة النظام العراقي تركت خط الصدر مفتوحاً، كجزء من المراقبة، وهو ما حدث بالفعل، وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على أن الصدر لا يجيد العمل الحزبي، فكيف يتحدث بهذه المعلومات عبر الهاتف، هذا إذا كان لا يعلم أن كلامه يذاع مباشرة. غير أن الصدر، حسب ما أبلغني به المرجع اللبناني السيد علي الأمين، في لقاء معه في داره ببيروت (فبراير ٢٠١١)، ثم كتبه أخيراً في موقع «الجنوبية اللبنانية»، بتاريخ (١٣ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، وكان على صلة خاصة به، أن الصدر قال له، بعد تلك المكالمات الإيرانية، وفي زيارة أخيرة له قبيل إعدامه، ووجده معزولاً بالإعفاء بائن عليه: إن الإيرانيين (بعد الثورة) «زجونا وعافونا» (أي وركبونا وتركبونا)، ويقصد البرقية التي وصلته من الخميني، وعدم إتاحة المجال لتلامذته بإيران من التحرك، على حد عبارة الأمين (موقع الجنوبية، السيد علي الأمين الشاهد على استشهاد السيد محمد باقر الصدر، التخلي الإيراني وإعدام عالم شجاع، الحلقة الرابعة والأخيرة على الرابط <https://janoubia.com/2020/04/13>)! وكان الأمين أحد الذين طرحوا على الصدر فكرة الخروج من العراق، فهناك يكون له أفق أوسع في العمل الإسلامي، لكنه رفض الفكرة.

غير أن ما يغلب على الظن أن في تلك الظروف القاسية من الصعب لشخص مثله مراقب رقابة دقيقة، أن يستطيع مغادرة النجف ناهيك عن مغادرة العراق (المصدر نفسه)!

ربط البعض، مثل أحمد الكاتب، وكان يعمل في الإذاعة التي بثت برقية الخميني، ومن كوادر منظمة العمل الإسلامية»، إرسال البرقية من قم إلى النجف، بمحمود هاشمي شاهرودي (ت ٢٠١٨م) <https://www.youtube.com/watch?v=RZ4VdJBMFSg&t=1543s>

أحد تلامذة الصدر، وهو إيراني مولود في النجف، وكان عضواً في حزب الدعوة، وغادر العراق إلى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية بإيران، عينه الخميني رئيساً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (١٩٨٢م)، ثم رئيساً للسلطة القضائية، فرئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، على أنه نقل إلى الخميني أن هناك تدابير لخروج الصدر من العراق، وآخرون ربطوها بالخميني نفسه وبمكتبه.

أما السيد حسن شبر، وهو أحد أعضاء «حزب الدعوة» القدماء، فقد اتهم بها مهدي هاشمي صهر حسين منتظري (ت ٢٠٠٩م)، وكان مسؤولاً عن مكتب حركات التحرر هناك، وقد أعدمه النظام الإيراني عام ١٩٨٧م، بتهمة التخابر مع دولة أجنبية. وقصة ذلك أن وزير الخارجية الإيراني السابق إبراهيم يزدي، وهو الإيراني الأمريكي الذي التحق بالخميني في النجف في الأيام الأخيرة، وكان حلقة الاتصال بين المخابرات المركزية الأمريكية والخميني، بدون تنسيق مباشر (الخميني في فرنسا)، هو الذي أشار على الخميني أن يبعث البرقية إلى الصدر ينصحه فيها بالموثوق بالعراق، وقد سمع شبر منه شخصياً بطهران في ما بعد أن هاشمي هو أصل المشورة، وكان الأخير ضد «حزب الدعوة»، وضد الصدر نفسه. ووصف شبر مهدي هاشمي بـ«المجرم»! كان ذلك في مايو ١٩٧٩م. وقد لفت محمد باقر الصدر أنظار السلطة العراقية إلى خطورته عندما أقام مجلس عزاء على روح الشيخ مطهري، بعد اغتياله في إيران (مايو ١٩٧٩م)، فاعتبرت السلطة ذلك العمل منه ضدها، وموقفاً صريحاً مع الثورة الإيرانية. <https://www.youtube.com/watch?v=IRSuf9ZeZeU>

فمطهري، كان من أبرز رجالات الثورة الإسلامية حينها، في الوقت الذي كان فيه الخميني يعيش في النجف تحت رعاية السلطة العراقية، ويلقي درسه في «ولاية الفقيه» -الذي صدر كتاباً تحت عنوان «الحكومة الإسلامية»- من إذاعة بغداد في أواسط السبعينيات، من قسمها الفارسي. ويوم كانت السلطة تستثمره ضد حكومة الشاه محمد رضا بهلوي، كان محمد باقر الصدر يراقب عن بُعد من قبل السلطة ببغداد. ثم كان أن انتصرت الثورة في إيران، فبالغت برفع صور الصدر، والدعوة إلى الثورة الإسلامية في العراق، والتظاهرات تجوب المدن الإيرانية. وهناك من قال: هذه التظاهرات ستعدم الصدر (أما لي السيد طالب الرفاعي)، حتى جاءت البرقية، وكان جواب الصدر عنها مثلاً تقدم بالصوت عبر الهاتف، وامتناعه عن الاعتذار أو الخروج على الشاشة، أو الإتيان بأي عمل يؤكد للناس أنه ليس في عدا مع السلطة، مثل التراجع عن فتوى تحريم الانتماء إلى حزب البعث، فكان أن أعدم، من دون محاكمة طبعاً.

شريعتمداري يُقتل أيضاً

اختلف المرجع محمد كاظم شريعتمداري مع توجهات روح الله الخميني، معترضاً على تسمية الدولة بالإسلامية، كما اعترض على الإعدامات، وما حدث بعدها من تصرفات رجال الدين الثوريين الفظيعة، فعندها اتهم بالتآمر، وأُخرج على الشاشة ليعلن توبته، والتماسه من الخميني أن يعفو عنه، بشكل مذل. مع أنه أحد الذين لهم فضل كبير على خميني في حمايته من حكم قد يصل إلى الإعدام (١٩٦٣)، عندما أسند إليه درجة الاجتهاد ليكون آية الله، وحينها لم يكن كذلك، كي لا يُعدم (راجع: البرقي القمي، سوانح الأيام، ونهاوندي، الخميني في فرنسا)، فالقانون الإيراني -آنذاك- لم يكن يُجيز إعدام المجتهد، وكان لدى العثمانيين مثل هذا القانون أيضاً في معاملة الفقهاء الكبار، وقد حصلت قضية ضد الشيخ محمد

حسين كاشف الغطاء، السنة ١٩١٢ بسبب نشر كتاب، أُشكل عليه القضاء العثماني حينها، فلم يُسجن، وإنما أكتفي بأخذ غرامة عليه (كاشف الغطاء، عقود حياتي).

لكنّ خميني، عندما تولى الحكم، أسقط هذا القانون نهائياً، ولم يعد للمجتهد والمرجع الكبير أو الصغير من حصانة أو تقدير بين قوانين الثورة، فالذي ليس مع ولاية الفقيه منهم يُرمى بتهمة الخيانة، ومعلوم ما تعنيه تلك التهمة— لذا ألقى بشريعتمداري في السجن (الإقامة الإجبارية في داره)، وفرض حراسة مشددة تُحصى الأنفاس في الزقاق الذي يسكن فيه، وصُودرت مدرسته وشُتت تلامذته، بل ومُنِعَ تقليده، وكان يجري تشجيع أتباعه على الانتقال إلى تقليد خميني بطريقة وأخرى (أُمالي السيد طالب الرفاعي، وكيل شريعتمداري في الشرق الأوسط)، وأكثر من هذا أظهره مكسوراً يطلب العفو من خميني، على شاشة التلفزيون معلناً توبته. بينما من غير فضله الشّخصي على خميني، كان لشريعتمداري فضلٌ في التعجيل بخروج الشاه من إيران، لما حاول الشّاه التحدث معه تلفونياً أغلق الخط بوجهه، ففهم الشّاه أنه لا مجال عنده غير مغادرة إيران (أُمالي طالب الرفاعي)، وبعد عودة خميني إلى إيران استقبله بقمّ شريعتمداري والمرجع محمد رضا الكلبيكاني، الذي يذكر حسين منتظري (ت ٢٠٠٩م) أن خميني هدده فسكت، وكان الاثنان المذكوران وآية الله العظمى نجفي والخميني هم الأربعة الذين تعود إليه إدارة البلاد بعد الثورة، ذلك قبل تهميشهم من قبل خميني والذين حوله من رجال الدّين، ناهيك عن فرض الإقامة الجبرية على الشيخ آية الله العظمى محمد طاهر الخاقاني (ت ١٩٨٥)، وكان المرجع العربي لإقليم الأحواز، وله دوره في إنجاح الثورة أيضاً، وكان الأخير ضريباً (أُمالي طالب الرفاعي).

غير أن ما هو أفظع من السجن وحتى الاعدام، أن يُجبر شريعتمداري على الظهور في التلفزيون الإيراني الرسمي ليعلن توبته، ويُمدد خميني، وهذا نصّ توبته، التي من المؤكد أنه كُتِبَ وكان عليه تلاوته فقط، مثلما يفعل مع الأشقياء أو المجرمين، بعد أن هُدّدَ بأكثر من حياته، فولده حسن شريعتمداري عاش منفياً بألمانيا، ومُنِعَ من التحدث إلى والده في آخر لحظات حياته. ونص التوبة هو: «أستغفر الله وأتوب إليه على هذا (كلمة غير واضحة) القصور، وأن أواجه مثل هذه الأعمال بشدة، وأطلب من سماحة آية الله العظمى الخميني دامت بركاته أن يعفو عني، بعد ملاحظة أَعذارِي...».

<https://www.youtube.com/watch?v=mWRIW1WiL2c> ومعلوم، أن إعلان التوبة من مرجع كبير يكون بقصد إسقاطه في عيون أتباعه ومقلديه، وإهانته، فبالنسبة لمثله تعد التوبة قتلاً معنوياً وروحياً بما هو أفظع من قتل الجسد.

فمعلوم أن إعلان التوبة تحت الإكراه، من مرجع كبير، بحجم شريعتمداري هو إعدام من نوع آخر، صاحب ذلك تشويه صورته في وسائل الإعلام، كي تتضع مرجعيته، بإبراز صورة له جالساً مع الشاه، ومعلوم كم تؤثر مثل هذه الصور على المزاج العام، في وقت الهيجان الثوري (البرقعي القمي، سوانح الأيام).

غير أن أهم مصدر يروي اضطهاد شريعتمداري، كان تلميذه القريب جداً منه آية الله السيّد رضا الصّدر (ت ١٩٩٤م)، وهو الشّقيق الأكبر لموسى الصدر، الذي اختفى بليبيا في ظروف ما زالت غامضة، على يد نظام معمر القذافي السّنة ١٩٧٨م. كتب رضا الصدر مذكراته مع حُكم ولاية الفقيه تحت عنوان «في سجن ولاية الفقيه»، وقد ترجمها علي مهدي.

يروى الصّدر قصة سجن شريعتمداري، ومُنِعَ علاجه بطهران أو أوروبا. فبعد أن اعتُقل في داره، وأُغلقت مدرسته، وشُدّد على حُسينيته، وعلى أقربائه وأصدقائه ومُقلديه، أصيب بمرض السرطان في «خاصرته»، وكان يُراجع الطبيب باهر، الذي نصح بنقله إلى طهران، والأفضل من ذلك نقله للعلاج في أوروبا، فليس هناك إمكانية لعلاج بقمّ، لكن النظام الإسلامي وبأمر من خميني نفسه مُنِعَ نقله إلى طهران، وطبعاً منع من السّفر إلى أوروبا.

أخذ رضا الصّدر يُحرر الرسائل، ويرسلها إلى مكتب خميني، عن طريق كبار رجال الدين أو المراجع، في شأن وضع أستاذه وصديقه المقرب منه شريعتمداري، لعلها تجد أذنّاً صاغية للسماح بعلاجه خارج قُمّ، ولكنه لم يحصل جواباً عنها، ولا صدى لمناشداته ومناشدات آخرين، وقد استفحل المرض، وهذا في عُرف الفقه—حسب مقدمة المترجم— قتلٌ مع

الإصرار، وقد استشهد بآراء فقهاء المذاهب الكبار في هذه المسألة، وأبرزهم مسائل أبي القاسم الخوئي (ت ١٩٩٢)، والذي كان بالدرجة الاجتهادية العليا لشريعتمداري نفسها.

بعد فترة، وفوات الأوان، جاءت الموافقة على نقله إلى مستشفى بطهران، فأدخل مستشفى «مهرداد»، وفي غرفة الإنعاش، صادر الحرس الثوري الذي كان يرافقه هاتفه الشخصي. يقول رضا الصدر: إن شريعتمداري الذي أنقذ الكثيرين من السجناء واللاجئين في زمن الشاه، لم يستطع أحد إنقاذه، فالك كل يخاف بطش الحرس الثوري.

فحسب الصدر، إن بيت شريعتمداري كان محاطاً بالحرس الثوري، يمنعون أي زائر له، حتى بات من الصعوبة الوصول إلى الزقاق الذي يسكن فيه. يعدد الصدر ما وقع على شريعتمداري من ويل: سُجن في داره، ولا يُسمح بزيارته، مُنع من الحديث مع ولده حسن شريعتمداري المقيم بألمانيا هرباً من النظام، رُفض تنفيذ وصيته، التي تُعتبر جزءاً من التشريع الديني.

كان شريعتمداري قد أوصى لرضا الصدر، الذي تربطه به علاقة الدرس وعلاقة المصاهرة أيضاً، ويُعده من أقرب الناس لنفسه، أن يُصلي على جنازته، جاء في وصيته: «غسلوني في حُسينيتي بقم المقدسة، ويُصلي على جنازتي السيد الصدر، وادفنوني في الحرم، وإذا منعوكم فادفنوني في حُسينيتي» (في سجن ولاية الفقيه). قام خمسة من رجال الدين بإبلاغ الصدر بالوصية، وهم: جلال الإمامي، والحاج مير جليل المنببي، والحاج موسى شيخ زادكان، والحاج مهدي الدواتكران، والحاج أكبر المراغه جي. كان قد أبلغها لهم شريعتمداري وهو طريح الفراش، وبينهم ابن عمه المنببي وأخو زوجته، وصهره الإمامي، والبقية من أصدقائه الخُص.

أسلم شريعتمداري الروح في الوقت الذي كانت الاحتفالات جارية بذكرى وفاة الإمام موسى الكاظم (ت ١٨٣هـ)، وبهذا حدث الربط بين المحتنين، وكلاهما اسمه الكاظم، فوجود شريعتمداري سجيناً في بيته ثم وجوده في المستشفى تحت الحراسة، ذُكر محبيه بمحنة الإمام الكاظم، حسب التقليد الشيعي الإمامي، فصار الذي يلبس السواد، حتى على الإمام الكاظم، بقم أو غيرها من المدن، يُتهم بالحزن على شريعتمداري. فمما اتخذته السلطة من إجراءات استعداداً لامتناس صدمة الجمهور بوفاة مرجع من المراجع الكبار، وقد أُخرج على شاشة التلفزيون يطلب العفو من الخميني، كان التالي:

- أن لا يُسلم جثمانه لذويه.
 - ولا تُشيع جنازته.
 - ولا تُنفذ وصيته بصلاة رضا الصدر عليه.
 - ولا يُدفن جثمانه حسب وصيته، لا في حرم السيدة فاطمة المعصومة (أخت الإمام الرضا بن موسى الكاظم المدفونة بمدينة قم)، ولا في حُسينيته بقم.
 - منع مجالس التأبين له.
 - يُعتقل كل من يُخالف الأوامر المشددة ويُقيم عزاء له.
 - يُلقى القبض على كل من يلبس السواد في يوم وفاة الإمام الكاظم، مثلما تقدم، وهو يوم وفاته.
- حدث بعد وفاته ما يلي:

- اعتقال رضا الصدر لأنه ذهب لتعزية ذوي شريعتمداري.
- اعتبار شكوى أهل شريعتمداري من قرار عدم السماح بإقامة مجلس عزاء عملاً ضد الثورة، ومعلوم إنها تهمة خطيرة.
- نقلوا جنازته من المستشفى في سيارة خاصة، ومن الباب الخلفي، وذلك لتجنب المنتظرين في الخارج لغرض المشاركة في تشييعه.
- قام الحرس الثوري الإيراني بتغسيله ودفنه دون علم أحد.

- ذهبوا به إلى حرم أو مقبرة السيدة المعصومة، وذلك للتمويه، بعد قطع الطريق، وأبلغوا أنهم سيجملون جنازته إلى بيته، لكن ذلك لم يحدث، بل دفنوه في مقبرة أخرى، وهي مقبرة تسمى بمقبرة «أبي الحسين»، وتقع بالقرب من مرافق صحية عامة، ولا أحد يعرف مكان القبر بالتحديد، كي لا يكون مزاراً يجتمع فيه محبيه ومقلديه، أو خاصته.
- منعوا الصلاة عليه.

ما بين النظامين البعثي وولي الفقيه من اتفاق:

نقصد بالاتفاق هنا، التشابه والتماثل بينهما في الممارسات القمعية، كونهما نظامين شموليين، يعتمدان على حكم الحزب الواحد والفرد الواحد، فهما نظامان دكتاتوريان، لكن كل بطريقته، هذا بغلاف الأيديولوجية القومية وذاك بغلاف الأيديولوجية الإسلامية.

صحيح أن تهمة آية الله محمد باقر الصدر كانت التخابر مع دولة أجنبية علانية جرت عبر وسائل الإعلام، حسب القانون العراقي، والعمل على الإطاحة بالنظام، والتعامل مع رئيس نظام أجنبي، عبر الإعلام العلني، ولكن، أين المحاكمة؟ لقد كان قرار الإعدام قرار الحاكم وليس المحكمة، وقد أُعدم في أروقة الأمن العامة.

كذلك سعى النظام العراقي طوال وجوده إلى توجيه الاتهام بالعمالة لأمریکا وإسرائيل والتآمر على النظام، وإخراج المتهمين للإدلاء بأقوال فُرضت عليهم تحت الإكراه، أو الوعد بعدم الإعدام، وبد تسجيل الإدلاء يتم إعدامهم، مثل الاعتراف بالانتماء إلى شبكات التجسس العالمية، أو التورط في الانقلابات ضد ثورة ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

إثر ذلك يتم تشكيل محكمة ثورية استثنائية، ليس لها علاقة بوزارة العدل أو القضاء الرسمي المعروف، فليس للمتهم حق بتعيين محامي، بل المحامي الذي تختاره المحكمة لهم، وتكون مهمته شكلية، يطلب الرحمة بموكله المُعين في أقصى الحالات، وهذه هي تقاليد محكمة الثورة، التي تكون أحكامها عادة خارج التمييز والأطر القانونية كافة، وكثيراً ما كان المعارضون يُصَفَّون داخل السجون وفي المعتقلات، وتكتب لهم شهادات وفيات.

ما يخص النظام الإيراني، في حالة المرجع محمد كاظم شريعتمداري، أنه حُوصِر في داره، وصُودرت مدرسته الكبيرة، وجرى تشويهه عبر الإعلام الثوري، للتقليل من منزلته، كونه كان من أبرز المراجع الكبار، وأتهم بالتآمر مع الأجانب ضد النظام الثوري. فالرجل لم يكن متآمراً، وإنما اعترض على ما حدث بعد الثورة، من تصفيات جسدية بحق الكثيرين، وأعطى رأيه في الدستور، وعقيدة الثورة «ولاية الفقيه»؛ بينما نجل الخميني الأكبر مصطفى الخميني (ت ١٩٧٧م) نفسه كان يناقش ويعترض على والده عندما كان يعطي دورس ولاية الفقيه في حلقة الدراسية بالنجف (راجع: فاطمة الطباطبائي [زوجة أحمد خميني] ذكرياتي). كذلك استخدم النظام الإيراني التشهير عبر الإعلام وسيلة ضده، وأغلب المعارضين كانوا يخرجون مكرهين للإدلاء بإفاداتهم، التي تؤخذ منهم في الدوائر الأمنية. فقادة الحزب الشيوعي الإيراني (١٩٨٤م)، الذين شاركوا في الثورة، ظهروا على الشاشة ليعترفوا بأنهم كانوا جواسيس، وبينهم أمين عام الحزب المهندس المعماري نور الدين كيانوري (ت ١٩٩٩)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل شمل مراجع دين كباراً، مثل شريعتمداري، الذي ظهر منكسراً يُدلي بتوبته.

أما منع إقامة مجالس التعزية على أرواح المغضوب عليهم، من المدومين وغيرهم، فهذا يُعد من أول التمثلات بين النظامين، فإذا كان النظام العراقي قد سلم جثمان محمد باقر الصدر لابن عمه محمد صادق الصدر (النعمانى: الشهيد الصدر سنوات المحنة)، وهو والد محمد صادق الصدر (قُتل عام ١٩٩٩م)، وجد مقتدى الصدر، وقام بدفنه في مقبرة النجف، ومنع النظام إقامة العزاء عليه، فإن النظام الإيراني أخذ شريعتمداري ودفنه في قبر مجهول، ولم يُسلم جثمانه لذويه، مع منع إقامة العزاء على روحه.

ماذا لو كان الخميني لا يزال معارضاً يعيش في الخارج، وتعرّض مرجع بحجم شريعتمداري لهذا الموقف من قبل نظام شاه إيران؟ ألم يكن يُقيم الدنيا ولا يقعدها على النظام الذي مارس في حقّه هذا الاضطهاد؟! فما حدث مع الخميني، في عهد الشّاه، أنه اكتُفي بنفيه، لم يُسجن ولم يُعدم، والمنفى الذي اختاره هو المكان المحبب له ولأغلب رجالات الدّين الشّيعية بالعالم، وهو النّجف، بعد أن قضى عاماً منفياً بتركيا (الطباطبائي، ذكرياتي).

كان شريعتمداري، مثلما تقدم، أحد أبرز الذين عملوا على إنقاذ خميني، كما أن الشّاه رفض ما بلغه من إقدام النظام العراقي على تصفيته، ورفض الحل الدموي أو فرض الحكم العسكري على إيران خلال الثّورة، وهذا كله جاء لصالح الخميني كي يستلم السلطة بيّسر (الخميني في فرنسا).

أقول: إن الاحتفال بإعدام محمد باقر الصّدر، وإبراز مظلوميته في مجالس سنوية تقيمها الأحزاب الدينية -وكان النظام الإيراني ممثلاً بالخميني وخامنئي، قد تحدثوا كثيراً عن هذه المظلومية، وحشدوا لها التظاهرات الصاخبة- إلا أنهم في المقابل لم يعفوا عن رجل دين، هو أعلم من الصّدر من ناحية علوم الفقه، وأكثر منه طلباً، حتى تلاميذ تلاميذه أصبحوا مجتهدين، وكان يساوي أبا القاسم الخوئي (ت ١٩٩٢م) في المنزلة الفقهية المرجعية، فما هو وجه الاتهام، في أن تكون أنت على حقّ وغيرك على باطل؟!

يذكر رضا الصّدر، وهو أحد أساتذة الحوزة بقم، أن أتباع الخميني كانوا يقولون: «إن الخميني مع الحقّ والحقّ معه، بل هو الحقّ نفسه»! وكانوا يصفونه بـ«إبراهيم الزّمان والإمام أبي عبدالله الحسين بن علي بن أبي طالب».

سمعتُ من أحد أحفاد الخوئي، وكان أبرز مراجع الشيعة هو وشريعتمداري، أنه عند الغضب على من لا يُقرّ بحكم ولاية الفقيه اعتبره خائناً، والاثنتان كان ليسا مع فكرة ولاية الفقيه العام أو السّياسية مثلما ثبتت في الدستور الإيراني، كانوا يُسيرون حمارين في الطريق: أحدهما وضع على رأسه اسم الخوئي والآخر اسم شريعتمداري. يجري هذا تحت أنظار العمائم من أعوان الخميني! أما شريعتمداري فبعد خروجه حاسر الرأس في الإعلام عند اعتقاله، كان الهاتف ضده من قبل الحرس الثّوري وجماهير الثّورة المُحشدين: «شريعتمداري أصلاً حياء نداري»! مع أنه كان أكبر المراجع في زمانه.

بعد دفن شريعتمداري، اعتقل الحرس الثّوري آية الله رضا الصّدر، وأجري معه تحقيقاً طويلاً عن علاقته بشريعتمداري، ولماذا أوصى له بالصّلاة على جنازته دون غيره، ولماذا أصرّ على زيارة ذويه عند وفاته، والسير إلى داره مع مجموعة من أتباعه، كتقليد يُعمل به عند وفاة أحد المراجع.

تحدث الصّدر عن ظروف اعتقاله، وحجب الرؤية عنه بالقماش الأسود، وعندما طلبوا منه خلع عمامته رفض ذلك تاركاً لهم هذا التّصرف، كي يرحبهم (رضا الصّدر: في سجن ولاية الفقيه). ومن المعلوم أن رضا الصّدر، مثلما تقدم، هو شقيق موسى الصّدر، الذي غيبته السلطات الليبية، وكانت العلاقات بين إيران وليبيا مقطوعة في زمن الشّاه، ثم أعادها النظام الإسلامي. ذكرت ابنة أخت رضا الصّدر خالها وبقية خوولتها وعمومتها، وذكرت أنه تتلمذ في الفلسفة على يدي خميني، وهذا لم يُذكر في ترجمته الشّخصية، كذلك لم تذكر شيئاً عن علاقته بالمرجع شريعتمداري، وعن سجن خالها، والسبب معروف؛ ففاطمة صاحبة المذكرات كانت زوجة أحمد خميني، وصلتها بالإمام -حسب تعبيرها- كانت صلة تقديس.

كان مزاج الشّارع الإيراني يزرع تحت تأثير الخطاب الثّوري الإسلامي، ومقدمات الحرب مع العراق كانت مهيمنة على الأجواء، فخلالها صُفّي الكثيرون من المعارضين، وبينهم عدد من فقهاء الدّين، وقد مرت محنة محمد كاظم شريعتمداري، من سجنه في داره، ثم ظهوره على الشّاشة معلناً توبته، خلال الحرب وتوحيد الصّف الإيراني ضدّ عدو خارجي.

كان شريعتمداري، قبل الحرب، قد شعر بطبول الحرب يقرعها الثّوريون، فقد قال، وهو يسمع التّظاهرات والهتافات ضدّ العراق، قبل وبعد إعدام الصّدر وبيان الخميني في هذه المناسبة: «هؤلاء يريدوننا أن نحارب جارتنا الإسلامية العراق» (أماي السيد طالب الرّفاعي). كان الرّفاعي أحد أبرز مؤسسي حزب الدّعوة الإسلامية وتربطه صلات بشريعتمداري، فهو وكيل

مرجعياته في الشرق الأوسط إضافة إلى أنه كان وكيل مرجعية النجف بمصر، وسمع ذلك منه شخصياً خلال زيارته لمكتبه قبيل فرض الإقامة الجبرية عليه (منتصف ١٩٧٩)؛ بمعنى أن شريعتمداري لم يكن راضياً عن تصرف قادة الثورة، بعد تهميش المراجع الكبار، وليس راضياً عن تصدير الثورة، وطبيعي أن يكون العراق أول البلدان المقصود بهذا التصدير، حيث كان الخميني يُقيم وبعطي دروس «ولاية الفقيه»، على نفر من الطلاب بالنجف، إلى جانب الثقل الشيعي هناك ووجود أحزاب شيعية مؤيدة للثورة والخميني مثل حزب «الدعوة الإسلامية» و«منظمة العمل الإسلامي» (جماعة الشيرازية).

حاولت السلطة الإيرانية الإسلامية وأتباع ولاية الفقيه تبرير فرض الإقامة الجبرية على شريعتمداري، على أنها لا علاقة لها باعتراضه، أو عدم قناعته، بفكرة أو نظرية «ولاية الفقيه»، وإنما لصلته بمحاولة اغتيال آية الله الخميني وقلب نظام الحكم، وأن اسمه وُجد ضمن وثائق السفارة الأمريكية، وهذا ما ورد في اعترافات صادق قطب زادة (أعدم عام ١٩٨٣م)، وزير الخارجية الأسبق (فهامي هويدي: إيران من الداخل)، وهو ما بثه أيضاً بعض الكتاب المتحمسين للثورة الإسلامية في إيران والمحققون بالخميني كقائد وإمام من أئمة الإسلام السياسي، وقد أشاعها فهامي هويدي على إنها حقيقة، من دون أن يناقشها، مع أنه أخذ المعلومة من الطرف الحاكم.

هذا، وكان قطب زادة أحد أبرز المروجين للخميني عندما كان في فرنسا، وقام بمهام الترجمة والاتصال بالأوساط الفرنسية، وعاد معه في الطائرة نفسها (الخميني في فرنسا). كان العذر في هذه الادعاء أن مراجع آخرين لم يتفقوا مع «ولاية الفقيه»، لكنهم لم يُعتقلوا، ولم يُستتابوا. والحقيقة، أن شريعتمداري كان الأكبر بين المراجع، ويعلم الخميني منزلته وعدد مُقلديه، وأهميته وتأثيره؛ فكان الهتاف لمن لا يقر بولاية الفقيه، أو يعلن رأياً ضدها: «مرك بر ضد ولاية فقيه»، أي الموت لمعارضين ولاية الفقيه (إيران من الداخل).

وإذا كان البعث العراقي قد شكّل محكمة ثورية، عقب وصوله إلى الحكم، وظلت حتى نهايته، ولم يكن على حكمها تمييز أو اعتراض، فإن الخميني ما إن تسلم الحكم، إلا وشكّل محكمة برئاسة محمد صادق خلخالي (ت ٢٠٠٣م)، وكان ينطق بالحكم، ويتم الإعدام فوق سطح مدرسة، قيل إنها مكان إقامة الخميني نفسه، في أول الأمر (الخميني في فرنسا).

فمن الإسلاميين العرب من اثنى على الإعدامات، وهي في أوجها، وشجع على الإيغال بها ضد رجالات النظام السابق، هذا ما جاء في مقال للإسلامي الكويتي عبد الله النفيسي تحت عنوان «اثخن فيهم يا خميني بوركت يدك»، المنشور في صحيفة «الهدف» الكويتية بتاريخ (١٤ يونيو/حزيران ١٩٧٩م)، والتبرير هو الفساد في ذلك النظام، لاحظنا أن المقال قد ضمن آيات قرآنية وأحاديث نبوية لإسناد تلك الفكرة، وقد وظفت تلك النصوص توظيفاً ليس في محله ولا مناسبتها (نص المقال وصورة صحيفة الهدف كُنْتُ نشرتها في مقال تحت عنوان: عبد الله النفيسي: اثخن فيهم يا خميني بوركت يدك، بتاريخ ١٢/٤/٢٠٢٠ م على موقع مركز المسبار للدراسات والبحوث- دبي، على الرابط: <https://www.almesbar.net>).

خاتمة

كان الفعل متساوياً، في قضية محمد باقر الصدر ومحمد كاظم شريعتمداري، في الأسلوب والتهمة، والفارق أن تهمة الصدر كانت ثابتة عليه، من خلال برقية الخميني ورده عليها عبر الإذاعة، أما شريعتمداري فكانت تهمة غير ثابتة، وأساسها رفضه لولاية الفقيه، واعتراضه على أسلوب الحكم، فهو المرجع في حينه، ولو رفض الظهور على الشاشة ليدي بتوبته لأعدم فوراً. والسؤال: لماذا سُمح للمراجع بالتدخل في زمن الشاه، ولم يُسمح لهم بالتدخل في زمن الولي الفقيه؟ والجواب: أن الفقيه صار نائباً للإمام، وهو الحاكم بأمره، وإلا لو حدث اضطهاد ومنع مرجع كبير بحجم شريعتمداري، أو تلميذه السجين أيضاً آية الله العظمى يعسوب الدن الرستكاري، في زمن الشاه، لقلب الخميني الدنيا ولم يقعداها على الشاه، وذلك لاستغلال فرصة إشعال الثورة، حتى لو كان يحاول قلب النظام حقاً.

غير أن بيان الخميني بمناسبة إعدام محمد باقر الصدر كان مثاراً للعجب، فمما جاء فيه: «الشَّهادة تُراث ناله أمثال هذه الشخصيات العظيمة من أوليائهم، والجريمة والظلم أيضاً تُراث ناله أمثال هؤلاء -جنات التاريخ- من أسلافهم الظَّلمة» (نُشر ملحقاً بكتاب: الشهيد الصدر سنوات المحنة). لكنَّ مَنْ يطلع على كتاب رضا الصدر «في سجن ولاية الفقيه»، الذي اعتبر فيه شريعتمداري شهيداً، لأنَّ مَنْعَ علاجه كان بقصد قتله، سيجد أن بيان الخميني نفسه يردُّ على صاحبه تماماً، وسيكون مثار سخرية لمن يقابل بين هذا البيان وبين «في سجن ولاية الفقيه»!

* باحث عراقي دكتوراه في الفلسفة الإسلاميَّة
مستشار ثقافي في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة